أقرت «تخصيص كوتا وفق الجنسية» وأحالته إلى اللجنة المختصة

«التشريعية» البرلمانية رفعت الحصانة عن النائبين حماد وخورشيد

■ سعدون: طالبت اللجنة برفع الحصانة عني لتمكيني من الدفاع عن نفسي وتبرئة ساحتي

■ «النائب البنغالي» خلقت كقضية رأي عام من أجل التغطية على ملفات أخرى

سعدون حماد

أكد النائب سعدون حماد انه طالب أعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالموافقة على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عنه لتمكينه من الدفاع عن نفسه في ما يعرف بقضية النائب البنغالي.

وقال حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة "حضرت أمس اجتماع اللجنة التشريعية وطلبت رفع الحصانة عن نفسي لسلامة موقفي " ، مؤكدا ان ما حصل هو ادعاء غير صحيح يجب ان يواجه في النيابة العامة وهي خصم شريف. وأوضح ان رفع الحصانة النيابية لا يعني الادانة، بل هو إجراء مطلوب حتى في القضايا المتعلقة بالمخالفات المرورية، كاشفا عن بحث اللجنة اليوم طلبا لرفع الحصانة عن نائب آخر بسبب قضية مرورية.

وبين أنه اكد على اعضاء اللجنة ضرورة الموافقة على رفع الحصانة عنه ، كما سيطلب الأمر نفسه من بقية النواب والوزراء عند مناقشة تقرير اللجنة في مجلس الأمة لكي يتمكن من الرد على هذه الإشاعات وتبرئة ساحته.

ولفت إلى أن النائب البنغالي ذكر في محضر التحقيق أمام النيابة العامة أن المباحث مارسوا عليه الضغط من أجل الزج بأسماء النواب حتى يتم الإفراج عنه.

وأوضح أن النائب البنغالي يدعي أنه أعطى لنائب مدير شركة شيكا بمبلغ ١٥٠ ألف دينار وأن نائب مدير الشركة يعرف النائب سعدون حماد.

وأضاف أن النيابة العامة واجهت النائب البنغالي بأن نائب مدير الشركة غادر الكويت في شهر فبراير من العام ٢١٠٧ في حين أن العقود تمت في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وحينها أنكر النائب البنغالي ما ورد في تحقيقات المباحث وقال إنه كلام غير صحيح وأن النائب سعدون حماد ليس له علاقة بالموضوع.

ورأى أن قضية النائب البنغالي خلقت كقضية رأي عام من أجل التغطية على ملفات أخرى، بدليل أنها مكتشفة منذ شهر فبراير الماضي ولكن لم يتم القبض عليه إلا في شهر يونيو، وتم إيهام الشارع بأن جميع المسؤولين سيئين وأن النائب البنغالي قام بتوزيع ٩١ سيارة.

وأكد أنه اطلع على محضر تحقيقات النيابة العامة وتبين له أن هذا الكلام غير صحيح وأنه لم يتم توزيع أي سيارة والكلام كله كذب وافتراء وأن هناك ترتيب للتغطية على ملفات أخرى.

وبين أن أي مسؤول تم الزج باسمه في القضية من حقه رفع دعوى قضائية والحصول على تعويض نظرا لكون الاتهام بالحصول على سيارة غير صحيح وتم نفيه جملة وتفصيلا.

وقال " إن إحدى الصحف وبعض وسائل التواصل الاجتماعي ذكرت ان النائب البنغالي أعطى النائب سعدون حماد ٥٠ الف دينار في حملته الانتخابية وهو كلام غير صحيح مستطردا بالقول" أولا سعدون حماد متمكن ماديا وثانيا لو كنت محتاجا فإن أكثر أصدقائي هم رجال أعمال ويمكن بمجرد اتصال الحصول منهم على ٥ ملايين دينار بدلا من الـ ٥٠ الف دينار " .

واضاف إن الإشاعات في هذه القضية تهدف لأمرين إشغال الشارع الكويتي بقضية النائب البنغالي عن ملفات أخرى، اضافة الى تصفيات انتخابية خاصة اني النائب الوحيد في الدائرة الثالثة المتواصل مع الناخبين منذ بداية الفصل التشريعي وحتى خلال أزمة كورونا ولا سيما في عملية إجلاء المواطنين من الخارج.

وشدد على أن سعدون حماد وناخبيه لديهم مناعة من الشائعات ، مضيفا "أقول لمصادر الشائعات وخصوصا البعض من منافسيني في الدائرة الثالثة ممن يشعرون بأنهم لن ينجحوا في الانتخابات، إن سعدون حماد لن يحجز إلا مقعدا واحدا من الدائرة ولكم ٩ مقاعد فلا يوجد داع لكثرة الشائعات "

وأعلن أنه كلف فريقه القانوني لمتابعة كل ما ينشر في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي عنه ، مؤكدا أنه لن يتنازل عن القضايا وكل من يسئ له بدون دليل يتحمل المسؤولية القانونية.

وكانت اللجنة التشريعية البرلمانية قد صوتت أمس على رفع الحصانة عن النائبين سعدون حماد وصلاح خورشيد بموافقة 5 نواب ورفض نائب واحد ، وأجلت التصويت على رفع الحصانة عن النائب ماجد المطيري لأنه حضر الاجتماع وأكد حصوله على تنازل من الشاكي وطلب منه تقديم أوراق رسمية تتعلق بالتنازل.

وحضر النواب صلاح خورشيد وسعدون حماد وماجد المطيري اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية للبت في طلبي رفع الحصانة المقدمين من النيابة العامة.

على صعيد متصل أقرت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة أمس قانون "تخصيص كوتا وفق الجنسية" وأحالته إلى اللجنة المختصة.

الدقباسي لإنهاء العام الدراسي وتعزيز التعليم الإلكتروني

قال النائب علي الدقباسي إنه تقدم اليوم باقتراح برغبة لمعالجة قضية انهاء العام الدراسي والاستعدادا للعام الدراسي المقبل.

وأوضح في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس ان الاقتراح ينص على انهاء العام الدراسي بإنجاح الطلبة حتى الفصل الحادي عشر وتعزيز التعليم عن بعد والكترونيا خاصة مع احتمال استمرار الاوضاع الصحية ومخاطرها.

وأضاف ان الاقتراح تم اعداده بمساعدة أكاديميين وفيه معالجة لمسألة حماية المعلم والطلبة والكادر التربوي بشكل عام من هذا المرض. وبين الدقباسي أن الكويت متأخرة في معالجة هذه الأزمة ويجب ان يكون هناك قرار سريع وتفاعل حكومي وان ينتهي العام الدراسي بالسرعة الممكنة.

وأعرب القباسي عن أمله في أن ينتهي الجدل الدائر حول هذه القضية باقل الاضرار وبما يحقق مصالح الطلبة والكادر التعليمي وحتى لا ندخل في مشكلة في العام الدراسي المقبل في شهر سبتمبر مثل كل عام .

ونص الاقتراح على ما يلي:

إن المنطق يحتم علينا التفكير بطريقة تواكب المستجدات الطارئة على المستوى العالمي، وقد حثت النظريات على تفكيك المشكلات بطريقة تجعل حلها سهلا.

وكما هو معلوم فإن جائحة كورونا المستجدة تحمل في طياتها آثارا وتبعات مثيرة لا يعلم عنها أحد. ولتجنب إيقاف التعليم فإن وزارة التربية مطالبة بأن تتعامل مع مآزق الإيقاف الحالي لتنتقل إلى المرحلة التالية المتمثلة في احتمالية استمرار غلق المدارس حتى بداية العام القادم (2021م)، وما تتناقله وسائل الإعلام العالمية وما يطلقه الباحثون من تحذيرات تشير إلى احتمالية أن يدخل العالم في موجة ثانية من الانتشار الوبائي المتصاعد لتفرض إجراءات جديدة يكون جزء منها إغلاق المدارس، لذا فمن المهم الاستعداد للعام الدراسي القادم مبكرا بعد أن نحلحل مأزق العام الدراسي الحالي ومن المهم أن تستثمر الوزارة في تطوير برمجيات ومواد تعليمية استعدادا للعام الدراسي القادم 2020/2021.

إن مثل هذا المقترح يقدم حلوة عملية وتطبيقية تجنب الوزارة ضرورة توفير المعدات الوقائية لأعداد كبيرة، ويجنب الوزارة تكديس الطلاب والمعلمين في الفصول والمدارس، وكذلك تجنيبها تكليف أعداد كبيرة للتصحيح والمراجعة. وباختصار فإن مثل هذه الحلول والمقترحات ستخفف الضغط الكبير على الوزارة وتجنب أولادنا ومعلمينا أي مخاطر صحية.

لذا اقترح ما يلي:

1. إنهاء العام الدراسي الحالي 2019/2020 م للتلاميذ من الصف الأول حتى الصف الحادي عشر، مع تكليف التواجية الفنية للمواد الترحيل المهارات والمعارف المهمة للعام الدراسي القادم 2020/2021.

2 –تعدل النسبة التراكمية لطلاب الصف العاشر من (10%) إلى (5%) فقط مع ترحيل ال- (5%) إلى الصف الحادي عشر، وكذلك قصر النسبة التراكمية لطلاب الفصل الحادي عشر على (10%) فقط بدلا من (20%) على أن ترحل الله (10%) غير المحتسبة إلى الصف الثاني عشر، هذا الإجراء يجنب الطلبة الظلم لما تمثله النسبة التراكمية من أهمية على مستقبلهم.

3. تفعيل التعليم عن بعد الزاميا (في أقرب وقت) لتلاميذ الصف الثاني عشر لمدة ستة أسابيع (عددهم مع جميع المسارات ديني، ومسائي، وكبار، ومنازل، ومدارس عربية38 الف طالب تقريبا).

4. يتم إنهاء العام الدراسي بعد اكتمال ستة أسابيع تعليم عن بعد مع احتساب درجة الفصل الأول للجميع (متوقع قبول 19 ألف طالب تقريبا لنتائجهم في الفصل الدراسي الأول).

5. إعطاء خيار تحسين النسبة أو المعدل للناجحين لمن يريد منهم، من خلال عرض فرصة خوض الاختبارات الثلاث مواد من أصل ست مواد يتم اختيارها من قبل التوجيه الفني، بشرط أن تكون جميع المواد ذات الدرجة (80) مدرجة ضمن الست مواد(متوقع أن يختار عدد 10 الاف طالب وطالبة تقريبا لهذا الخيار). مع ضرورة الالتزام واتباع الاشتراطات الصحية وشروط التباعد الجسدي .

6.إخضاع الطلاب الراسبين، وطلاب المنازل، ومن ليس لديه درجات، ومن تم حرمانه في الفصل الدراسي الأول من الاختبارات من طلاب الصف (12)، وعددهم لن يتجاوز (9) آلاف طالب وطالبة تقريبا. مع ضرورة اتباع الاشتراطات الصحية وشروط التباعد الجسدي.

الشاهين يستعجل صرف دعم العمالة الإضافي للمواطنين العاملين في «الخاص»

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه أمس بسؤال برلماني إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بشأن صرف دعم العمالة الإضافي للعاملين الكويتيين بالباب الثالث والباب الخامس في القطاع الخاص.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه تقدم بمقترحات في شهر ابريل الماضي لصرف هذا الإضافي وصدر قرار من مجلس الوزراء في شهر مايو بهذا الصدد ولكن حتى يومنا هذا لم يتم الصرف فعليا.

وأكد أن في ذلك مفارقة عجيبة بين حكومة ترفع شعارات العمل الحر والعمل الخاص والمركز العالمي المالي والاستثماري ولكن على أرض الواقع تصدر قرارات متأخرة ومتعثرة حتى هذه اللحظة ولذلك كان هذا السؤال البرلماني.

وتمنى أن يجد إجابة سريعة على هذا السؤال وإلا سيضطر إلى استخدام وسائل أخرى للحث على العمل من أجل الكويتيين العاملين في القطاع الخاص والأعمال الحرة.

من جهة أخرى قال الشاهين "بينما ينشغل الجميع من أبناء الكويت الغالية بمواجهة تحديات أزمة كورونا الراهنة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ينشغل غيرنا بالهدم والتشويش والتشويه دفاعا عن مصالح ذاتية أو دراهم معدودات من متاع الدنيا الزائل فنقول لهم حسبكم هذا التفاوت بيننا وكل إناء بما فيه ينضح".

أكد أنه يجب المحافظة على ثبات أسعارها وعدم تحميل المواطنين أي كلفة إضافية

الحويلة يطالب بإلغاء قرار فرض الرسوم على مواد البناء والإنشاء

محمد الحويلة

طالب النائب د. محمد الحويلة بإلغاء قرار فرض الرسوم على مواد البناء والإنشاء مؤكدًا أن هذا القرار سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار مواد البناء مما يزيد الأعباء على المواطنين في هذه المرحلة والتي تتطلب خفض الأسعار.

وقال الحويلة في تصريح صحفي إنه يجب المحافظة على ثبات أسعار مواد البناء وعدم تحميل المواطنين أي كلفة إضافية، وردع كل من يستغل حاجه المواطنين في هذا الشأن الأمر الذي يتطلب تكثيف حملات التفتيش على السوق لرصد أي حالات ارتفاع لأسعار في مواد البناء والانشاء للتخفيف من معاناة المواطنين ومنع بعض التجار الذين يستغلون دعم مواد البناء لرفع أسعار المواد والمتطلبات غير المشمولة بالدعم.

وأشار الحويلة أن مثل هذه القرارات يجب أن يتم دراستها وما سيكون لها من انعكاسات على المواطنين وعلى السوق وعلى أسعار العقارات خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها البلاد والتي تتطلب رفع المعاناة على المواطنين.

الحجرف يسأل عن السند القانوني لانعقاد مجلس الوزراء «عن بعد»

سأل النائب مبارك الحجرف عن مدى صحة انعقاد جلسات مجلس الوزراء عن بعد.

وفي سؤال موجه لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح، سأل الحجرف عن صحة عقد جلسات مجلس الوزراء عن طريق التواصل الإلكتروني والسند القانوني لهذه الآلية من الاجتماعات واللائحة الداخلية المنظمة لعمل مجلس الوزراء وتاريخ صدورها.

داعياً إلى العمل على تخفيض المدة المفترض تشغيل المطارخلالها بشكل كامل

الفضالة يطالب مجلس الوزراء بمراجعة خطة استئناف الطيران التجاري

استغرب النائب يوسف الفضالة خطة الطيران المدني حول استئناف الطيران التجاري والتي اعتمدها مجلس الوزراء مؤخرا ، داعيا الحكومة الى مراجعتها والعمل على تخفيض المدة المفترض تشغيل المطارخلالها بشكل كامل.

وقال الفضالة في تصريح بمجلس الأمة اليوم ان الخطة تضمنت استئناف الرحلات التجارية بدءاً من 1 اغسطس بعدد 10 آلاف مسافر يومياً اي٪30 من نسبة التشغيل في المطار ، على ان يتم البدء في المرحلة الثانية بعد 6 أشهر من بداية تطبيق الرحلة الاولى ومثلها في المرحلة الثالثة.

واكد انه لا يجوز تحديد مدة الانتقال من مرحلة الى اخرى ، على ان يتم الانتقال بين المراحل بشكل تدريجي حسب الظروف حينها دون تحديد مدة .

وبين الفضالة ان الطيران المدني حدد خطته بتشغيل المطار٪100 بعد سنة ، مؤكدا ان هذه الخطة الغريبة مجهولة الابعاد ستخلق اشكالية في رحلات الطيران .

يوسف الفضالة

وقال الفضالة ان الزام شركات الطيران بعدد رحلات محدد سيكون له تاثيرات سلبية على الطيران واسعار التذاكر والمسافرين .

وتساءل حول كيفية استيعاب المرحلة الاولى من هذه الخطة ، جميع من يودون السفر للعلاج بالخارج اضافة الى الطلبة ومن لديهم مراجعات في الخارج ، لافتا الى ان المدة الموضوعة في الخطة طويلة جدا لتشغيل المطار بشكل طبيعي .

ونوه الفضالة الى ان الاشتراطات الصحية كما بين وزير الصحة يتم استيفائها قبل الانتقال الى المرحلة الاخرى ، بمعنى انه من الممكن ان نصل بعد شهرين او 3 أشهر الى المرحلة الخامسة لعودة الحياة الى طبيعتها ، بعكس الخطة الموضوعة لتشغيل المطار بعد سنة كاملة .

ودعا مجلس الوزراء الى ضرورة مراجعة الخطة الموضوعة بشأن الطيران التجاري ، مطالبا بتحذير الركاب من البعد الصحي على ان يتحمل كل مواطن مسؤولياته دون تحديد عدد طيران معين .

وجدد تأكيده على ان تحديد عدد الرحلات سيكون له تأثير سلبي على اسعار التذاكر وعلى المسافرين ، مشددا على انهذه الخطة غير مقبولة وغير عملية او مجدية ويحب زيادة عدد الرحلات وتقليل مدة التشغيل الكامل .